المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵎ
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان

لقاء تواصلي حول

الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

الرباط ، 22 أبريل 2024

صباح الخير للجميع

مرحبا بالحضور الكريم، بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في هذا اللقاء التواصلي، الذي نعقده لاطلاعكم على مستجدات عمل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. ولقاءنا اليوم يتم في إطارين مترابطين، لقاء حول الوقاية من التعذيب وفي سياق تخليدنا للذكرى العشرين للحقيقة والإنصاف والمصالحة، ذكرى المحطة والمسار... وكيف لا تكون الوقاية من التعذيب واحدة من المسارات الناجحة لإعمال توصية من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟

هي كذلك بكل تأكيد، بل أكثر.

فلقد نجحنا قبل عشر سنوات في تداولنا وفي ترافعنا من أجل إحداث الآلية الوطنية، وهي المصادقة، التي جسدت عمليا توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة تلك المتعلقة بفتح جميع أماكن الحرمان من الحرية أمام الزيارات والمراقبة المستقلة، باعتبارها إحدى التزامات البروتوكول الاختياري

واحتضان الآلية من لدن المجلس، الحضور الكريم، جاء انسجاما مع التوجه العام الذي نهجته أغلب الدول في هذا المجال، حيث إنه، وإلى حدود 2024، بلغ عدد الدول الأطراف في البرتوكول الاختياري 93 دولة، من بينها 78 أحدثت آليات وطنية للوقاية من التعذيب؛ أغلبها محتضنة لدى مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان

لقد جاء تأسيس آليتنا الوطنية كحدث استثنائي وعلامة فارقة في مسار ترافعنا المجتمعي والمؤسساتي، لينضم المغرب بشكل سيادي واختياري، لبروتوكول اختياري، يتوج جزء من مسار لا تتبلور فيه قصة نجاح داخل مسار فحسب بل ينطلق معه مسار جديد،

وأود أن أقف لوهلة على الدلالة والرمزية التي اكتستها إحداث الآلية الوطنية، فلم يكن من قبيل الصدفة إعلان حصول المغرب في دجنبر 2019على أعلى تصنيف تمنحه اللجنة الأممية المعنية بحقوق الإنسان، التي صنفت المملكة المغربية (ضمن لائحة خمس دول) في الدرجة "أ"، بناءا على إعمال توصياتها. وهو تتويج جاء بفضل اعتماد المملكة، حينها، لقانون إعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الانسان وإحداثه للآلية الوطنية للوقاية في شتنبر 2019.

وها نحن اليوم، ننجح في جعلها آلية وطنية للوقاية، فعالة تتميز بديناميتها في الميدان، وبخبراتها المتزايدة والمتكاملة، وبتركيزها على الحلول العملية والملموسة. إن الوقاية، هو كذلك، جوهر الفعل الحقوقي، لا تقل أهميته عن ازدواجية الحماية والنهوض، التي ظلت مهيمنة في الخطاب الحقوقي

الوقاية، السيدات والسادة، ركيزة أساس لبناء، الفعل الحقوقي بأركانه الثلاث: الوقاية والحماية والنهوض، يكمل بعضها البعض ولا تلغي أهمية وأولوية كل واحدة منها أهمية وأولوية أخرى، لذلك، جعلناها جميعا في قلب استراتيجية المجلس والمقاربة التي نواصل إعمالها: الوقاية والحماية والنهوض... من أجل تحقيق فعلية الحقوق والحريات.

لابد من التأكيد في هذا السياق أن إعمالنا للوقاية، في استراتيجية المجلس، لم يقتصر على مناهضة والوقاية من التعذيب، الذي نجتمع اليوم للتواصل والتبادل والتفاعل بخصوص عمل الآلية الوطنية، بل أصبح شاملا ناظما في عملنا وفي كافة أولوياتنا...

هكذا هي حقوق الإنسان، الحضور الكريم، فعل ومسار لا ينتهي سوى بالانخراط في مسار جديد، بل مسارات... تحقق تراكما متواصلا نغديه باستمرار بفعلنا وبمبادراتنا، بما فيها الإقليمية، كما قمنا به، لتأسيس فعل إفريقي وقائي نأمل في أن يكون محفزا قويا للقضاء على التعذيب في القارة الإفريقية

مثل ما نجح المغرب السيدات والسادة، في مسار إصلاح هام وأساسي، لم ينتهي بدسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ولا بإحداث وتنصيب الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بنموذجها المدعوم، وهي المعنية بالوقاية، بل بركيزتي الحماية وبالنهوض المتأصلتين في ولاية مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ستخلد السنة القادمة الذكرى 35 لإحداثها...

كما نجحنا في التأسيس وحصد بذور العمل المشترك على المستوى الوطني مع كافة الشركاء المؤسساتيين المعنيين بأماكن الحرمان من الحرية، انطلاقا من فلسفة الوقاية والحماية والنهوض، ومن إعمال توصيات الوقاية من التعذيب، التي إن كان لا بد من أن نختار لها عنوانا، فلن يكون بعيدا عن التفاعل الإيجابي والإعمال الفعلي والحصيلة المشرفة...

هي في الحقيقة ثمرة الحوار والجدية والمسؤولية.... وتعبير مؤسساتي صريح بالالتزام بالوقاية من التعذيب، سواء لدى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ولدى المؤسسات المكلفة بإنفاذ القانون والإشراف على أماكن الحرمان الحرية، من أمن وطني، الذي تجمعنا به اتفاقية شراكة رائدة غير مسبوقة، ودرك ملكي وإدارة سجون وقوات مساعدة، إضافة الى وزارة الشباب والثقافة والتواصل المسؤولة على مراكز حماية الطفولة ووزارة الصحة المشرفة على مستشفيات الأمراض العقلية ووزارة العدل التي تشرف على معاقل المحاكم

فضلا عن ذلك، السيدات والسادة، نجحنا أيضا في حوارنا المؤسساتي، حيث عقدنا، كما هو الحال اليوم، لقاءات سابقة مع الإدارة العامة للامن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي والادارة العامة للسجون لتطوير مهامنا وتفعيل توصياتنا وكذلك مع منظومتنا الإقليمية والأممية والدولية، وتقاسم التجارب ومسارات إعمال التوصيات والإرشادات وفي تقديم التوصيات والتقارير (خاصة اللجنة الفرعية الأممية المعنية بمنع التعذيب، نموذجا).

كما نجحنا في تعزيز القدرات وفي تأهيل الخبرات وتوسيعها، ليكون لأعضاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، أغتنم هذه المناسبة لأجدد الترحم على عضوها، فقيدنا وفقيد الحركة الحقوقية الصديق محمد مصطفى الريسوني، وأشكر وأهنئ عضويها منسقها الدكتور محمد بنعجيبة وعضوتها السيدة عائشة الناصيري، قلت ليكون للآلية فريق إداري دائم وآخر داعم يتكون من 21 شخصا، فضلا عن قاعدة موسعة من الأطر المؤهلة وخبراء استثمرنا في تكوينهم وتعزيز قدراتهم، ليكونوا رهن إشارة الآلية كلما دعت الضرورة لذلك.

صحيح أننا استطعنا السيدات والسادة، خلال ولاية واحدة، مراكمة ممارسات فضلى وتجارب ناجحة عديدة واجتهادات نأمل دوما أن تكون صائبة، إلا أننا واعون كامل الوعي، بأن الاضطلاع بولاية الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ضمن هياكل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وقد كنت واحدة من المدافعين عن هذا الاختيار وهذا النموذج، كما أعتز بالنضال والترافع الذي خضناها رفقة عدد منكم وفاعلين آخرين من أجل احداث الآلية وتكريس الوقاية من

التعذيب، منذ أكثر من عقدين.... قلت إنه مسار، يحتاج باستمرار إلى تعزيز الآليات وأدوات التدخل بشكل متواصل، ضمن استراتيجية فعلية الحقوق، التي اخترناها قاعدة وأسسا مشتركا تمكننا من الوقاية من التعذيب ومكافحة أي شكل من أشكاله وضروبه وكل ما من شأنه تقويض الكرامة الانسانية المتأصلة.

هذا النموذج لعمل الالية وهذا الطموح يجعلنا لا نتوقف قط عن مسائلة أنفسنا باستمرار في سعينا لأمثل الطرق لإنجاح الاصلاحات والمبادرات الهادفة لمكافحة التعذيب والوقاية منه والسعي لبناء إطار مشترك لالتزام إنساني، يتمثل في عدم قبول التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية والمهينة أو التسامح مع أي شكل من أشكاله أو ضروبه.

نحن نسعى جميعا إلى ترسيخ الأفق الدستوري الحقوقي، بما يتضمنه من تعزيز للالتزام الأخلاقي والمسؤولية القانونية ومن عمل منتظم من أجل الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما يفرض علينا جميعا العمل وفق أخلاقيات والتزام وقواعد واضحة

إنه مسار والتزام يتجدد
شكرا لكم